

ظاهرة الشائبة

وتأثيرها على التطور التاريخي للجزائر

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

تمثل ظاهرة الشائبة في نمط الحياة وفي نوعية الاقتصاد وحتى في بنية المجتمع وطبيعة الثقافة وأسلوب الحكم أحد المظاهر المتكررة والثابتة الملاحظة في تاريخ الجزائر القديم منه والحديث، وهذا ما يفرض على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة الشائبة أو الازدواجية في دراسته لجدلية التطور التاريخي للجزائر ابتداء من تعبيرها عن الشروط الطبيعة والمعيشة وانتهاء بانعكاساتها على طبيعة الحكم وعلاقات المجتمع ونوعية الثقافة.

إن ظاهرة الشائبة من خلال الظواهر الاجتماعية والمعطيات الجغرافية والرصيد التاريخي للجزائر توجب على الباحث في العلوم الإنسانية وخاصة في مجال الدراسات التاريخية تجاوز التقرير الوصفي والسرد التاريخي والمعاينة المحدودة في الزمان والمكان، إلى محاولة تحليل الأحداث وعرض الوقائع من خلال نظرة متفحصة تأخذ بعين الاعتبار شروط المكان ومعطيات البيئة

وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في الفعل التاريخي للإنسان الجزائري، كمجموعة بشرية متكاملة وليس كأفراد متفرقين أو جماعات متميزة، لأن تجاوز النظرة الإجمالية والعوامل المشتركة يجعل، في نظرنا، كل محاولة لدراسة ماضي الجزائر محدودة الفهم قاصرة الإدراك ذاتية الحكم.

تندرج ضمن ظاهرة الثنائية وجدلية الازدواجية عدة قضايا محورية في تكون وتطور الكيان الجزائري لها انعكاس على ذاكرة الشعب الجزائري وتأثير ملموس على واقع المجتمع الجزائري الحالي، وخاصة ما يتعلق منها بإشكالية التفاعل مع وسطه الطبيعي وما له من مظاهر سلبية وجوانب إيجابية لعل من أبرز تجلياتها الفوارق الملاحظة بين عالمي الريف والمدينة واقتصاد الزراعة والرعي ونمط الترحل والاستقرار، وكذلك مسألة المحدودية أو القصور الملاحظ في الجزائر فيما يخص عملية التمثل الحضاري والتراكم المعرفي والحيوية الاجتماعية. انطلاقاً من ذلك يتوجب على الباحث في دراسته لظاهرة الثنائية تقديم إجابات مقنعة عن العديد من التساؤلات التي تظل مطروحة، ولعل من أهم هذه التساؤلات تأثير عاملي البحر والصحراء في التاريخ الجزائري، وعلاقة البداوة والتحضر بإسهام الجزائر الحضاري، ومدى ثقل المراكز الجهوية والمحاور الإقليمية وحتمية التقسيم الثلاثي لبلاد المغرب وانعكاسه على التوازن بين الجزائر الشرقية والغربية، ومسببات انفصال الجانب الفكري الثقافي عن جانب النضال السياسي والإيديولوجي في صيرورة التاريخ الجزائري، وتصادم الحداثة الغربية القادمة من أوروبا بمقومات الأصالة الشرقية المكتسبة بفعل الانتساب العربي والانتماء الإسلامي.

1. ظاهرة الازدواجية في نمط العيش وتوزيع المراكز العمرانية

إن أوضح مظاهر ظاهرة الثنائية يتجلى في أسلوب الحياة ونمط المعيشة الذي فرضته الشروط الطبيعية والمناخية والتي أدت إلى تصنيف المجال الجزائري إلى بيئة رعوية مرتبطة بالحياة البدوية وتشمل في الغالب مناطق السهوب العليا الغربية ومناطق الأطلس الصحراوي الواقعة إلى الجنوب منها والمؤلفة من جبال الزاب وأولاد نائل وعمور وقصور، مع الامتداد الصحراوي المحاذي لها في الجنوب، وإلى بيئة زراعة تعكس أسلوب حياة الاستقرار سواء على شكل منازل متفرقة أم بيوت مجمعة (مداشر أو دواوير) أم في إطار مدن ارتبط تطورها وبقاؤها بالوظيفة الإدارية أم لكونها مركز حكم وقاعدة سلطة، فمدن ميلة وسطيف وباغاي وبلزمة وطبينة ارتبطت بالحكم الأغربي، وتيهرت ثم صدراته (الصحراء) وتجمعات وادي ميزاب تطورت تحت إدارة الأئمة الرستميين ورعاية شيوخ الإباضية، وسوق حمزة وهاز متيجة (خزرونة) ومليانة والحضراء وسوف إبراهيم وتنس وبرشك وتلمسان والعلويين حافظت على نشاطها لكونها قواعد لإمارات علوية ذات طابع محلي، وأشير والمحمدية (المسيلة) وقلعة بني حماد (قلعة أبي طويل) وبجاية تطور عمرانها وغدت حواضر كبرى لكونها كانت مراكز للحكم الفاطمي أو قواعد محصنة لخلفائهم الصنهاجيين، وتلمسان وتنس وهنين ووهران وقلعة بني راشد تحولت إلى حواضر لاعتناء حكام الدولة الزيانية بها.

وبعد التحاق الجزائر بالدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي (1518) وارتباطها بسلطة السلاطين العثمانيين بإستانبول وما ترتب عنه من تحولها من ولاية تخوم إلى دولة ذات

سيادة فعالة تمارس سلطتها الفعلية على الجهات الشمالية للبلاد الجزائرية من خلال تنظيمات إدارية ومراقبة عسكرية، تطلبت المحافظة على الحياة الحضرية في العديد من المراكز العمرانية مثل: الجزائر، المدينة، مليانة، البليدة، القليعة، شرشال، دلس بالجهات الوسطى (المقاطعة المركزية دار السلطان وبايليك التيطري)، وقسنطينة، عنابة، بسكرة، جيجل، ميله، زمرو، تبسة، توغرت في المناطق الشرقية (بايليك قسنطينة)، ومازونة، معسكر، مستغانم، تلمسان، وهران، ندرومة، قلعة بني راشد بالإقليم الغربي (بايليك وهران).

2. ظاهرة الازدواجية في النشاط الاقتصادي وفي تطور المواصلات

نتج عن هذه الازدواجية في نمط الحياة كما ترتب عن هذه الثنائية بين عالمي المدينة والريف، تباين في النشاط الاقتصادي وتطور في وسائل النقل وأسلوب المواصلات، فاكستت الطرق الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب أهمية خاصة، فكانت حلقة الوصل بين مجالي الرعي بالسهوب ونطاق الزراعة بالتل، فارتبط بواسطتها وادي ريغ والزيبان والحضنة بالهضاب العليا القسنطينية، وأصبحت مناطق الشبكة (وادي ميزاب) ونواحي ورقلة وجهات الأغواط ووادي جدي على صلة بإقليم التيطري وسهول عريب وبني سليمان، كما كانت واحات توات وتافاللت بفعل هذه الطرق الرئيسية على علاقات دائمة بأقاليم تلمسان وتيهرت.

كما كان لهذه المسالك الجنوبية- الشمالية دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد حافظت على نطاق المياه الضرورية للحياة بالسهوب (الهضاب العليا) وبالصحراء الشمالية وعملت على استقرار

السكان بأودية الأوراس والحضنة والтитيري و الونشريس والضاية وسعيدة وتلمسان، وضمنت الانتقال الموسمي للقوافل وقطعان الماشية وجماعات البدو بين الشمال (التل) والجنوب (الصحراء)، فضلا عن كون هذه المسالك الرئيسية ظلت العامل الأساسي في تحول محطات القوافل عند حافة الهضاب إلى أسواق إقليمية وأماكن تجمع موسمية مهمة، مثل سوق العثمانية بنواحي قسنطينة وسوق الأربع بجهاات الجلفة وسوق عين اللوحة بناحية تيهرت.

3. ظاهرة الازدواجية في تعامل الحكام مع السكان

تتمثل في بسط السلطة المركزية المباشرة على المناطق السهلية وهي في أغلبها تتشكل من سهول ساحلية وأحواض داخلية، بالإضافة إلى بعض الجهات الخاضعة بالسهول العليا القسنطينية ومنطقة الزبان، وتؤلف هذه المناطق في مجملها الحيز الخاضع للسلطة المركزية حيث انتشرت قديما المستعمرات الرومانية وأقيمت حديثا مراكز الاستيطان الفرنسي، وحيث استقر نفوذ الإدارة الإسلامية (عهد الأغالبة والفاطميّين والحماديّين والموحدين والحفصيين والزبانيّين) وفرض نظام البايليك العثماني نفوذه وطبقت قوانين المكاتب الفرنسية في القرن التاسع عشر.

وتبرز ظاهرة الازدواجية من خلال نفوذ الحكام في وجود جغرافي واسع تنعدم فيه السلطة المركزية ويصبح نفوذ الحكام منعذما أمام سلطة شيوخ القبائل وزعماء العشائر غير المحدود والتي لا تخضع إلا لقوانين العرف المحلي، كما هو الحال في المناطق الجبلية الصعبة والجهات السهبية المقفرة

والفيافي الصحراوية القاحلة حيث تصبح المنعة الطبيعية وندرة نقاط الماء وفقر الغطاء النباتي والعمق الصحراوي غير المحدود عوائق بل موانع في وجه كل سلطة مركزية راغبة في بسط نفوذها وتوسيع نطاق سيطرتها.

ويشمل هذا الحيز غير الخاضع للحكم المركزي والذي يعرف عادة ببلاد السبية أو بأرض الخلاء الكتل الجبلية الضخمة وهي: النمامشة والأوراس وبلزمة وجبال الشمال الفسنطيني ومناطق البابور وجرجرة والونشريس وطاردة، وكذلك السهول العليا الغربية (الوهرانية) وجبال الأطلس الصحراوي (جبال الزاب وأولاد نائل وعمور وقصور)، بالإضافة إلى الامتداد الصحراوي خارج نطاق الواحات.

لقد حاولت مختلف الأنظمة السياسية التي حكمت الجزائر منذ القديم توسيع نطاق السلطة المركزية على حساب المناطق الراضية لحكمهم والممتنعة عن سلطتهم بانتهاج سياسة دفاعية - هجومية هدفها احتواء اندفاع القبائل البدوية التي عرفت في القديم بالجيوتولين وبالعشائر الزناتية والهلالية في العصر الوسيط، وإخضاع السكان الرحل للسلطة المركزية، وقد تمثلت هذه السياسة التوسعية للحكام في إقامة خطوط دفاعية واستحكامات عسكرية، كان من أبرز نماذجها خط الليمس الروماني ونظام الحصون البيزنطية وشبكة الأبراج العثمانية ومخططات القواعد العسكرية الفرنسية. كما اهتمت سياسة الاحتواء والتوسع هذه بإنشاء المراكز العمرانية في العصر الروماني، وتدعيم تحصينات المدن التي بُنيت من تخريب الوندال على عهد البيزنطيين، والاعتناء بالمحطات والمسالك في العهود الإسلامية، وكذلك استحداث أسلوب الحملات الفصلية لاستخلاص الضرائب في العهد العثماني، والمعروف بـ "المحلات"، والمراقبة

الشديدة لتتنقل السكان الذي انتهجه الحكم العسكري الفرنسي بالجنوب الجزائري، فكان لهذه السياسات وتلك الأساليب الإدارية في التعامل مع السكان غير الخاضعين انعكاس مباشر على إخضاع السكان ودفع الرافضين منهم نحو المناطق الجبلية المنعزلة أو السهوب العليا وأطراف الصحراء، وبذلك تكرست فكرة الجزائر النافعة أو الغنية الخاضعة للحكم المركزي والمستقلة اقتصاديا من جهة، والجزائر غير النافعة أو الفقيرة الممتنعة عن سلطة الحكام، حيث ظل السكان يعيشون مغلقين على أنفسهم حسب تقاليدهم وعاداتهم المتوارثة من جهة أخرى.

4. ظاهرة الاحتكاك والتفاعل بين تأثيرات عالم البحر المتوسط المتفتح على أوروبا وعالم الصحراء المتصل بإفريقيا والمرتبط بالشرق

فثنائية التأثير هذه التي قلما أعارها المؤرخون وحتى الجغرافيون اهتمامهم، تعتبر إحدى المظاهر الرئيسية المتحكمة في تطور تاريخ الجزائر منذ القدم وحتى الفترة الحالية، فالبحر بالنسبة للجزائر ارتبط به وجود الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين وحتى الإسبان والفرنسيين، مما جعله مصدر خطر دائم في تاريخ الجزائر، في الوقت الذي كانت فيه الصحراء مجالا للقبائل البربرية المتنقلة بين وادي النيل وشمال إفريقيا في القدم، كما كانت مسلكا للفاطميين المسلمين وطريقا لتنقل جماعات التجار والحجاج والطلبة ومنفذا نحو المشرق ارتحلت عن طريقه فرق كتامة وصنهاجة المؤلفة لجيوش الفاطميين إلى المشرق لإخضاع مصر كما فعل أسلافها من جماعات الرعاة عندما دخلوا مصر الفرعونية في القرون القديمة، وعن طريق الصحراء أيضا

تمت عملية التكامل الحضاري لبلاد المغرب والمتمثلة في التغرية الهلالية والتي تلاحمت فيها عن طريق الولاء والاشتراك في النسب العشائر العربية من بني سليم وبني هلال ومعقل القبائل البربرية مثل صنهاجة وزناتة غيرها، هذا فضلا على أن الفضاء الصحراوي في حد ذاته ظل وما يزال الطريق الطبيعي الذي يربط بلاد السودان بسواحل البحر المتوسط، ويصل أقاليم المغرب العربي (السوس ودرعة وتافالالت وتوات والهوغار وتيسيتي) بالمشرق، وهذا ما جعل الصحراء عبر التاريخ مجال تفاعل حضاري وصلة وصل ثقافية واقتصادية.

في إطار هذه الثنائية تتأكد لنا سلبية البحر وإيجابية الصحراء في تاريخ الجزائر في أن المواصلات بين الجزائر والخارج عن طريق البحر ظلت محدودة في أغلب الفترات التاريخية، فباستثناء الارتباط القسري مع روما في العهد الروماني ومع مرسيليا في الفترة الفرنسية، فإن الاتصال عن طريق البحر لم يساعد على تطور الخطوط الملاحية الرابطة بين الموانئ الجزائرية والموانئ الأوربية، وهذا عكس ما عرفت مسالك ومحطات الصحراء التي تميزت باستمرارية نشاطها وتطور التبادل عبرها نحو إفريقيا جنوب الصحراء أو المشرق، وهذا ما جعل من أقاليم توات والزيان ووادي ريغ وسوف وميزاب وورقلة والهوغار ملتقى الطرق ومحط القوافل وأماكن تبادل الإنتاج الزراعي وموطن الاحتكاك الثقافي والتأثير الروحي.

5. ظاهرة تماثل بل تنافس المحاور الجهوية والمراكز الإقليمية في الجزائر

الشمالية

وهي إحدى المعالم البارزة في الجغرافية التاريخية للجزائر التي كان لها تأثير ملموس على توزيع الحواضر وتشكل النسيج العمراني وتوزيع النشاط الاقتصادي وتكثيف شبكة المواصلات خاصة حول المدن الكبرى وبغض النظر عن الجانب الإيجابي لتنافس المحاور الجهوية إلا أنه عمق في بعض الفترات التاريخية الخصوصية الإقليمية وأكد التمايز الجهوي بين الأقاليم الجزائرية، وما لم يساعد على إيجاد وحدة إدارية وانسجام اقتصادي وترابط اجتماعي ينتظم حوله حكم البلاد الجزائرية بل أدى إلى انعدام وجود عاصمة تقليدية للقطر الجزائري قبل التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وإلى غياب مركز ثقل دائم للنشاط البشري بالجزائر عبر التاريخ، وهذا عكس ما عرفته أقطار مجاورة مثل مصر وتونس والمغرب الأقصى التي تتوفر على مركز ثقل رئيسي وآخر ثانوي، فمصر حكمت وحدتها منفس قديما والقاهرة حديثا مع دور ثانوي للإسكندرية، وتونس يتركز النشاط الاقتصادي والبشري بها حول خليج تونس حيث قرطاج قديما ومدينة تونس حديثا مع دور مكمل للقيروان في الفترة الإسلامية، أما المغرب الأقصى فكان عامل وحدته الترابية وحتى الحضارية يتمثل في دور فاس ولفترة محدودة مراكش، بينما الجزائر ظلت وإلى عهد قريب تفتقر إلى مثل هذه المراكز المؤثرة والقادرة على توجيه النشاط الاقتصادي واستقطاب المواصلات نحو إقليم مركزي تتحكم فيه عاصمة مركزية تدعم الكيان السياسي للدولة، فالجزائر القديمة ظلت مراكز الحكم فيها موزعة بين سرتة وسطيف وقيصرية وسيغا...

ومع اضمحلال هذه العواصم القديمة بعد الفتح الإسلامي أصبحت السلطة المركزية بالبلاد الجزائري وما يتصل بها من إجراءات إدارية

ونشاطات اقتصادية وعلاقات اجتماعية موزعة على العديد من العواصم والأمصار، ففي الفترة الإسلامية الأولى (ق.2-5 هـ / 8-11م) كانت المكانة المفضلة والدور الأساسي بالمغرب الأوسط من نصيب طبنة وميلة وأشير والمسيلة وقلعة بني حماد وتيهرت، بينما في الفترة الإسلامية المتأخرة (ق.6-10 هـ / 12-16م) كانت شؤون الإدارة والحكم تتركز في عواصم إقليمية هي بجاية وقسنطينة وعنابة بالنسبة للنواحي الشرقية، والجزائر وتونس وتلمسان فيما يخص الأقاليم الوسطى والغربية.

وفي العهد العثماني (ق.10-13 هـ / 16-19م) الذي عرفت فيه الجزائر الوحدة السياسية وخضعت فيه الأقاليم الشمالية لحكم مركزي ذي صبغة عسكرية فإن مقر السلطة ومركز الحكم وهو مدينة الجزائر لم تستطع أن تراث دور تلمسان الزبانية وقسنطينة الحفصية ولا أن تؤثر في حياة المقاطعات (الباليكات) البعيدة عن مركز السلطة، فلم يتجاوز تأثير مدينة الجزائر الحقيقي مقاطعة دار السلطان، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن مدينة الجزائر رغم ثقلها العسكري ودورها البحري المتميز ونشاط مينائها، ظلت في أساسها مركزا إداريا وقاعدة عسكرية ولم ترتق إلى بيئة علمية ومركز حضاري وقاعدة حكم مؤثر، وهذا ما جعل تأثيرها داخل البلاد يظل محدودا بالقياس للعواصم السياسية المماثلة لها مثل تونس وفاس.

6. ظاهرة تعاقب الوحدة والتجزئة

وهذه الظاهرة تشترك فيها البلاد الجزائرية مع باقي أقطار المغرب العربي وترتبط مباشرة بالتقسيم الثلاثي لبلاد المغرب وانعكاسه على توزيع المراكز العمرانية واتجاهات شبكة المواصلات، فالأخذ بالشروط الجغرافية والمعطيات البشرية وما أفرزته من تطورات وأحداث يجعلنا نسلم بأن هناك ميلا نحو الانقسام السياسي والتمايز الإقليمي لمنطقة المغرب رغم الوحدة الطبيعية والانسجام البشري للمنطقة يمكن أن نطلق عليه حتمية تعاقب الوحدة والتجزئة الثلاثية لبلاد المغرب، فالوحدة غالبا ما تفرض من الخارج (كرسها النفوذ القرطاجي والاحتلال والروماني وحتى الاستعمار الفرنسي)، وقلما تأتي من إرادة داخلية (إذا ما استثنينا السياسة التوسعية الفاطمية والموحدية)، بينما الانقسام كان أساس التطور التاريخي منذ ظهور الممالك المحلية البربرية وحتى تشكل الدول المغربية الحديثة، وقد ساعد على ذلك الامتداد الطولي للأراضي الخصبة في المغرب الإسلامي بالقرب من السواحل بين إقليمي إفريقيا والسوس، مع انحصار ملحوظ لنطاق الزراعة وللتوطن البشري المكثف جنوب هذا النطاق على امتداد لا يقل عن 2500 كلم ابتداء من برقة (الجليل الأخضر) وحتى إقليم السوس (الأطلس المضاد).

إن توزيع السكان وانحصار النشاط الاقتصادي الأساسي في شريط طولي يتراوح عرضه من بعض الكيلومترات في نواحي برقة وطرابلس إلى 150 كلم في عمق الجزائر والمغرب الأقصى مع تماثل للأقاليم الواقعة خلف هذا النطاق في شكل أحزمة متعاقبة ابتداء من الهضاب (السهوب العليا) ومرورا بالسلاسل الجبلية (الأطلس الصحراوي) وانتهاء بالفضاء

الصحراوي الفسيح. وهذا ما لم يساعد على إيجاد الإقليم المركزي القادر على توحيد البلاد المغربية واستقطاب المواصلات نحو عاصمة مركزية موحدة، مما أدى إلى تجزئة هذا الشريط الطولي إلى ثلاثة مجالات كبرى على الأقل، أحدها في الشرق مركزه قرطاج قديما والقيروان في العهود الإسلامية ومدينة تونس في العصور الحديثة، والآخر في الغرب محوره فاس في الشمال ومراكش في الجنوب، بينما ظل الإقليم الثالث الواقع في الوسط والذي كان يعرف قديما بنوميديا وفي العهود الإسلامية بالمغرب الأوسط وبالبلاد الجزائرية منذ مطلع العصور الحديثة (ق.10هـ-16م) يفتقر إلى عاصمة قارة، فقد تعددت مراكزه وأصبح موزعا في الجهات الشرقية بين القلعة وبجاية وقسنطينة، وفي النواحي الوسطى بين أشير وتيهرت، وفي الغرب بين تلمسان ووهران، هذا قبل أن يتشكل الكيان السياسي للجزائر الحديثة وتصبح مدينة الجزائر عاصمته المركزية وقاعدته السياسية.

وفي ختام هذا العرض عن ظاهرة الثنائية وتأثيرها على التطور التاريخي للجزائر، نلاحظ أن القطر الجزائري المعروف بنوميديا قديما والمغرب الأوسط في العهود الإسلامية كان لموقعه تأثير بالغ على تطوره التاريخي، فقد ارتبطت به عوامل البناء والهدم، وهذا ما جعله - كما سبقت الإشارة - محور التفاعلات ومركز الثقل في تاريخ بلاد شمال إفريقيا قديما والمتحكم في مصائر منطقة المغرب العربي حاليا ومستقبلا.

فقد تعرض تشكل وتطور ونمو الكيان السياسي للجزائر لهزات عنيفة وتغيرات جذرية كان لشخصية الحكّام وموقف الجماعات فيها دور مهم، ولعل أهم ملاحظة في هذا السياق انطلاقا من مظاهر الثنائية في التاريخ

الجزائري تتمثل في انعدام التطور التدريجي وما قد ينتج عنه من تراكم حضاري، وهذا ما أدى إلى ضعف في النسيج الاجتماعي وفي الانسجام السلوكي في بعض الفترات، وجعل تطور التاريخ الجزائري على مر العصور يتصف بالقفزات النوعية والاندفاعات القوية التي كانت تعقب فترات الركود أو الانسداد.

فالأحداث التاريخية التي عرفت الجزائر، والتي كانت في الغالب تعبر عن الثنائية في الشروط الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، غالبا ما تأخذ شكل صراع محتدم ومواجهة عنيفة أكسبت السكان على مر العصور حافزا للتحدي وقدرة على الاستماتة وجعل من المقاومة المستمرة المستميتة عبر التاريخ إحدى خصائص الشعب الجزائري، فقد حملت هذه المقاومة بذور نمو مظاهر الحضارة الرومانية في نوميديا، وأدت إلى تراجع حياة الاستقرار أمام تقدم البداوة في العهود الإسلامية، وتسببت في تكوين واجهة بحرية في إطار الصراع العالمي الإسباني العثماني لفترة قرنين كاملين (ق. 10-11هـ/16-17م)، كما جعلت من مواجهة الاستعمار الفرنسي (1830-1962 م) ملحمة بطولية توجت بثورة التحرير الكبرى (1954-1962 م)، وحتى بعد استرجاع الجزائر سيادتها لم تلبث أن اتخذت المشاريع الاقتصادية والثقافية ولو في مستوى التوجهات والمواثيق طابع التحدي والطموح، قبل أن تؤدي التحولات العميقة التي عرفت الجزائر في فترة الثمانينيات إلى تبلور مرجعية ثقافية وقناعة روحية أدت إلى أزمة خطيرة هددت كيان الدولة وأسس المجتمع وكانت لها انعكاسات على مقدرات المغرب العربي.

المراجع المعتمدة في دراسة ظاهرة الشائبة أو الإزدواجية:

- ناصر الدين سعيدوني، "الجزائر: منطلقات وآفاق"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ...
- ناصر الدين سعيدوني، "ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.
- Baduel (P.R) Habiat, *Etat et société au Maghreb*, Paris, C.N.R.S., 1988
- Bernard (Au). *les régions naturelles de l'Algérie*, in Annales de géographie de Paris, T.XI/1902.
- Cambouzat (C.), *L'évolution des cités du Tell en Ifriqiya du VII é au XIé siècles*, Alger, O.P.U., 1986, 2Vols.
- Carette (E) et Warnier, *Carte de l'Algérie divisée en tribus* (1846), échelle 1/1.000.000.
- Colombe (M), *l'Algérie turque*, in *Initiation a l'Algérie*, Paris, A.Maisonneuve, 1957.
- Cote (M.), *l'Algérie: paysages et patrimoine*, Constantine, Média-Plus, 1986.
- Diehl (ch.), *L'Afrique byzantine*, Paris, 1896.
- Gautier (E.F.), *le passé de l'Afrique du Nord (les siècles obscurs)*, Paris, Nouvelle Edition payot, 1952.
- Gautier (E.F.), *Structure de l'Algérie*, Paris, Société d'édition, 1922.
- Goldzeiguer (A.R.) *le Royaume Arabe : la politique algérienne de Napoléon III* (1861-1870), Alger, S.N.E.D..1977, pp. 19-23.
- Gsell (S), *Atlas archéologique de l'Algérie*, 1ére Ed., Alger ,1911, 2 éme Ed. (texte) Par l'Agence nationale d'archéologie et des sites et monuments historiques, Alger, 1997.
- Leschi (L.), *L'Algérie antique*, Paris, 1952.
- Mantran (R.), *les données de l'histoire moderne et contemporaine de L'Algérie et de la Tunisie*, Aix-en-Provence, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962, pp.248-343.
- Marçais (G.), *les Arabes en Berbérie*, Paris, 1913.
- Saïdouni (N.), *l'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane* (1791-1830), Beyrouth, Dar al-Gharb al-Islami, 2001.
- Sergent (Ed. et E.), *Histoire d'un marais algérien*, Alger, Institut Pasteur, 1947.
- Vatin (J-C.) *L'Algérie : politique, histoire et société*, Paris, A. Colin, 1974.